

الجغرافية السياسية للصدّات النفطية العالمية

The geopolitics of global oil shocks

أ.م. د. نبهان زمبور السعدي

Asst.Prof.Dr. Nabhan Zambour Al-Saadi

جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية

University of Kirkuk / College of Education for Human Sciences /

Department of Geography

E-mail: nabhanza@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية، الجيوسياسية، كوفيد ١٩، أمن الطاقة، اسعار النفط.

Keywords: Oil shocks, geopolitics, COVID-19, energy security, oil prices.



المخلص

يعد التقلب المستمر في أسعار النفط العالمية حدثاً اقتصادياً وسياسياً له اثر مهم على المستوى العالمي اقتصادياً وسياسياً.

جاء البحث ليكشف عن صدمات أسعار النفط الخمس من منظور الجغرافيا السياسية والاقتصادية وما هو تأثير الجغرافية السياسية والاقتصادية على الصدمات النفطية العالمية وبيان اثار الصدمات النفطية على الفاعلين الرئيسيين من منظور هيكل سوق النفط والاثار الجيوسياسية كما يهدف ايضاح الابعاد الجيوسياسية والاقتصادية المحتملة للصدمة النفطية لوباء كوفيد ١٩ على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط , بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للوصول الى الهدف المنشود.

Abstract

The continuous fluctuation in world oil prices is an economic and political event that has an important impact on the global economic and political level.

The research came to reveal the five oil price shocks from the perspective of political and economic geography and what is the impact of political and economic geography on global oil shocks and to show the effects of oil shocks on the main actors from the perspective of the oil market structure and geopolitical effects. It also aims to clarify the potential geopolitical and economic dimensions of the oil shock of the Covid 19 epidemic on Oil-producing and consuming countries, relying on the descriptive analytical method to reach the desired goal.

المقدمة

النفط مورد استراتيجي مهم يؤثر على التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان، ويؤثر الى حد معين على صعود وانهيار الدول الكبرى. بعدّه مصدر الطاقة الرئيس للمجتمع الدولي ويعد دم الاقتصاد الحديث.

تلعب الاحداث الجيوسياسية تأثيراً وتأثيراً في امن (النفط) وبمجرد حدوث تقلبات العرض والطلب وانخفاض الأسعار لهذا النوع من السلع ذات التأثير السياسي القوي، فإنه سيشكل تهديداً خطيراً على امن المستوى الدولي (السياسي والاقتصادي)، لا سيما في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، و أصبح تأثير الجغرافيا السياسية على تقلبات أسعار النفط بارزاً بشكل متزايد.

تعد تقلبات سعر النفط سواء أكانت في اتجاه تصاعدي أو انحداري حادين لها عواقب سلبية عالمياً تمس النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية للمستهلكين والمنتجين للبتروول معاً مما يحتم إيجاد آلية حوار بناء بين المستهلكين والمنتجين للبتروول يحقق اعتدال الأسعار وتأمين الإمدادات البترولية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الأطراف وتؤدي الى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية الإنسانية.

من تحليل الصدمات الخمس لهبوط أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ الى عام ٢٠٢٠، يمكن الكشف عن تأثير الصراعات والنزاعات الجيوسياسية ضمن المحيط الجغرافي للدول المنتجة للنفط، فضلا عن التنافس الاقتصادي بين الدول المنتجة للنفط والصراعات الجيوسياسية للدول المستهلكة ضد الدول المنتجة للنفط ، فالجغرافية السياسية لها تأثير كبير في حدوث الصدمات النفطية ، وتتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

- ما هو تأثير الجغرافية السياسية والاقتصادية على الصدمات النفطية العالمية؟
- ما هي اثار الصدمات النفطية على الفاعلين الرئيسين من منظور هيكل سوق النفط والاثار الجيوسياسية؟
- ماهي الابعاد الجيوسياسية والاقتصادية المحتملة للصدمة النفطية لوباء كورونا على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط؟

والفرض العلمي لمشكلة البحث يتمثل في ان التوترات الجيوسياسية في المناطق التي تقع فيها الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك المنافسة الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط والصراعات الجيوسياسية للدول المستهلكة ضد الدول المنتجة للنفط هي الأسباب الرئيسة لانهايار أسعار النفط السابقة ، في حين صدمة أسعار النفط لعام ٢٠٢٠ نتجت عن مجموعة من العوامل السياسية

والاقتصادية والوبائية بالإضافة إلى ذلك، تسببت صدمات أسعار النفط السابقة أيضًا في آثار جيوسياسية واقتصادية ضخمة.

اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في انها محاولة لتشكيل اضافة علمية الى المواضيع التي تناولت امن الطاقة واسعار النفط ارتفاعا او هبوطا وما لها من اسباب وتداعيات , وهذا يعني أن الأسباب الأساسية التي تؤثر على أسعار النفط هي العرض والطلب والجغرافيا السياسية والتلوث المناخي وتدفقات رأس المال هي أيضًا متغيرات غالبًا ما يستشهد بها المحللون، لكن العرض والطلب فقط هما محددات الاتجاه طويل الأجل للنفط , بينما تؤثر المتغيرات الثلاثة الأخرى على أسعار النفط ويكون التأثير إما قصير المدى أو مجرد متغير يحرك أسعار النفط , ومن ثم اعطاء صورة للقارئ ان الاسباب الحقيقية للصدمة النفطية لا تقتصر فقط بالعرض والطلب فقط.

اما هدف البحث فيتمثل في :

- بيان الاسباب الحقيقية وراء الصدمات النفطية.
- اعطاء رؤية واضحة عن تداعيات الصدمات النفطية من المنظور الجيوسياسي.
- معرفة اهم الآثار الجيوسياسية والاقتصادية المترتبة عن صدمة النفط بسبب وباء كوفيد ١٩ على الفواعل الرئيسة في النظام الاقتصادي العالمي.
- لغرض الوصول الى هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي وبيانات منظمة الامم المتحدة.

اولاً : أمن الطاقة والابعاد الجيوسياسية والاقتصادية

ترتبط صدمات أسعار النفط ارتباطاً كبيراً بأمن الطاقة وتخضع لتأثيرات طويلة المدى للاتجاهات الجيوسياسية الدولية , ويتمثل أمن الطاقة بشكل عام بضمان إمداد مستقر للطاقة، وأسعار معقولة , وأقل تأثير على البيئة، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية .

برزت الأبحاث العالمية بخصوص أمن الطاقة مع المناورات السياسية المتعلقة بالموارد بين الشمال والجنوب والتي أثارها أزمة النفط في السبعينيات.^(١) فيوضح جوزيف س. ناي في مؤلفه (الطاقة والأمن) العلاقة بين صدمات أسعار النفط والتغيرات في النمط الدولي في السبعينيات من منظور البعد السياسي في الشمال والجنوب.^(٢) اما الدراسة الموسومة (جيوسياسية الطاقة الجديدة) التي شارك في تأليفها العلماء البريطانيون جوان ميتشل وبيت بيك ومايكل جروبر , فانها تقترح أن تتبنى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وسائل سياسية وعسكرية ودبلوماسية لخلق بيئة طاقة خارجية أفضل، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة داخل المنطقة.^(٣)

و أكد بعض الباحثين الأمريكيين على أهمية المنافسة الاقتصادية للقوى الكبرى وسوق الطاقة العالمي في ظل صدمة أسعار النفط.^(٤)

وتعد العوامل الجيوسياسية من أكثر العوامل البارزة المؤثرة في سوق وأسعار النفط وهذا ما أكده مدير شركة النفط الإيطالية في مقولته الشهيرة (أصبح النفط سلعة سياسية الآن، لا يترك للأسواق ورجال الأعمال)^(٥)

وما يؤكد ذلك ان هذه الصفة أصبحت ملازمة لجميع الصدمات النفطية عبر التاريخ.

مما تقدم تشير المخاطر الجيوسياسية إلى جميع عوامل الخطر في الجغرافيا السياسية مثل الحروب والتغيرات السياسية والأزمات المالية والكوارث الطبيعية ، فعندما تزداد المخاطر الجيوسياسية على جانب العرض، فإنها ستدفع أسعار النفط للأعلى، وعندما تزداد المخاطر الجيوسياسية على جانب الطلب، فإنها ستدفع أسعار النفط للأسفل.

ثانياً: تحليل صدمات أسعار النفط العالمية من ١٩٨٦ إلى ٢٠٢٠ من المنظور الجيوسياسي والاقتصادي

تؤثر صدمات أسعار النفط بشكل كبير على أمن الطاقة في أي بلد ، فهي تؤثر في الجوانب الاقتصادية والتجارية والعسكرية والسياسية بالتالي ، لذا فان ابعاد امن الطاقة السياسية والاقتصادية هي المنطق الرئيس لتحليل صدمات أسعار النفط ، يمكن إرجاع دراسة النفط من منظور السعر إلى (نموذج تسعير الموارد المستنفذة)^(٦) وهو يدرس بشكل أساسي تأثير السوق المالية على إمدادات الطاقة في سياق الإنتاج التوسع والتقدم التكنولوجي ، لطالما كانت دراسة النفط من منظور اقتصادي فقد أصبح تمويل النفط عنصراً بحثياً مهماً، بالإضافة إلى ذلك فإن المنظور السياسي هو أيضاً جانب مهم في تفسير تقلبات أسعار النفط ، وما يؤكد ذلك نموذج العلماء الغربيين الذين يدرسون التغييرات في النظام الدولي، مثل (نظرية التعاون المهيمن) لروبرت كيوهان والتي تشرح تدخل الهيمنة النفطية ، فالولايات المتحدة تستخدم الهيمنة لتنفيذ التدخل السياسي والسيطرة على طرق نقل الطاقة القائمة على النفط.^(٧)

بشكل عام يتم تحديد أسعار النفط عن طريق عوامل مختلفة مثل القدرات العسكرية والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة والمساعدات الخارجية، فإن تأثير العوامل السياسية الدولية على أسعار النفط بارز، وفي الواقع تعكس العوامل السابقة عمل التفسير السياسي لتغيرات أسعار النفط من المنظور الجيوسياسي.^(٨)

اما بالنسبة للفاعلين الرئيسيين في جيوسياسية امن الطاقة تتمثل في البلدان المستوردة للنفط والدول المصدرة له، ويشير أمن الطاقة في البلدان المستوردة للنفط إلى الحصول على



إمدادات كافية من النفط بسعر مناسب , وفيما يتعلق بأمن الطاقة من منظور الدول المنتجة، فإنها تولي اهتمامًا بالاستقرار المستدام لسوق النفط وأمن الطلب.^(٩)

اتبعت البلدان المستوردة للنفط والبلدان الصناعية المستهلكة استراتيجيات مختلفة لضمان إمدادات النفط بحيث تكون آمنة ومؤثرة على أسعار النفط , وفقًا لتحليل BP World Energy Outlook الصادر عن شركة بريتيش بتروليوم (BP) في عام ٢٠١٩، فإن الهيمنة الحالية على سياسة إنتاج النفط الخام تخضع لسيطرة الدول الثلاث المنتجة للنفط، الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية , وتعكس اتفاقية خفض الإنتاج (أوبك +) التي بدأ تنفيذها في الأول من كانون الثاني ٢٠١٧ بشكل أساسي إرادة المملكة العربية السعودية وروسيا، بينما لا تتمتع الدول الأعضاء في أوبك الأخرى صلاحية اتخاذ القرار , لان تأثير أوبك على سوق النفط الخام في الواقع في أيدي عدد قليل من البلدان ذات الطاقة العالية (انتاج واحتياطيا) التي تمثلها المملكة العربية السعودية.

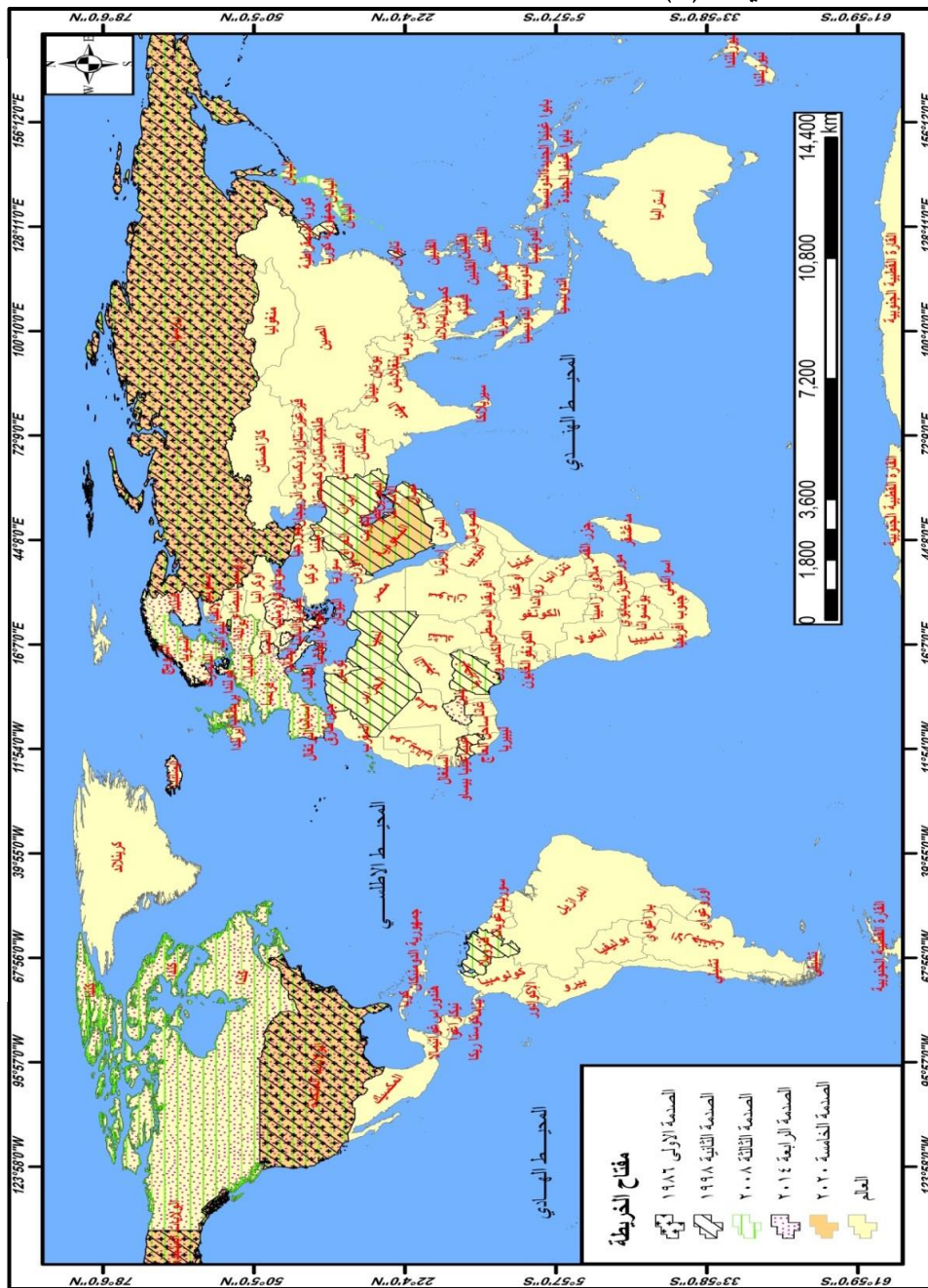
تتجم صدمات أسعار النفط العالمية عن مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاقتصادية, وقد كان سبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في التاريخ هو التوترات الجيوسياسية في المناطق التي تقع فيها الدول المنتجة للنفط , وكان أبرز مثال على ذلك أزمة النفط في عام ١٩٧٣ , إذ أظهرت دول أوبك دور الموارد القومية في الأزمات الدولية، عن طريق استخدام النفط كسلاح، ومحاولة تحقيق أهدافها السياسية برفع أسعار النفط وزيادة عائدات النفط.

يعود تقلب أسعار النفط في عام ١٩٨٤ الى نقص المعروض من النفط في السوق بسبب التوتر بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة للنفط، والزيادة الحادة في الطلب بسبب المنافسة الاقتصادية بين الدول المستهلكة للنفط من منظور القوة، الا ان أسعار النفط تراجعت بشكل رئيس بسبب المنافسة بين البلدان المنتجة للنفط أو الصراعات الجيوسياسية بين البلدان المستهلكة ضد البلدان المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص، استخدمت البلدان سلطة الدولة لتعزيز عطاءات شركات الطاقة لديها للحصول على النفط، و توقيع الدول المستهلكة عقود نفطية مع الدول الموردة للنفط عن طريق الوسائل الدبلوماسية لتحسين ظروف إمدادات الطاقة، بينما تستخدم الدول المنتجة للنفط الوسائل الدبلوماسية لزيادة وصولها إلى السوق الاستهلاكية الدولية أو احتياطات النفط.^(١٠)

فالصدمة النفطية الاولى عام ١٩٨٦ تمثل واقعا لتعرض الدول المنتجة للنفط لتغيرات جيوسياسية جذرية فأن إنتاجها النفطي تعرض لضرب شديد مدة طويلة فقد طالت هذه التغيرات البلدان المنتجة , ففي سبعينيات القرن الماضي، بعد أن شهد سوق النفط العالمي صدمات أسعار متتالية (ارتفاع الاسعار) مثل أزمة النفط الأولى ١٩٧٣ والثورة الإيرانية ١٩٧٩ وحرب الثماني

سنوات الإيرانية العراقية ١٩٨٠، انخفض الطلب على النفط العالمي وبخاصة الدول الغربية بسبب الفزع والمخاوف من ارتفاع اسعار النفط في الصدمتين في السبعينيات والاجراءات والقوانين التي اتبعتها منظمة الطاقة الدولية والدول الصناعية ، ومن أجل تشجيع المستهلكين على إعادة استهلاك النفط واستعادة حصتهم في سوق النفط، أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في عام ١٩٨٥ أنها ستتنافس على حصة سوقية معقولة لتحل محل السياسة السابقة للحد من الإنتاج وتأمين الأسعار، مما أدى إلى اندلاع حرب أسعار النفط عام ١٩٨٦ وانهارت أسعار النفط ، وسميت بالصدمة المضادة للأسعار لأنها حطمت النظام العالمي من جهة المفاهيم والقوانين الاستراتيجية.^(١) انخفضت أسعار النفط من (٢٧,٥٣) دولارًا للبرميل إلى (١٤,٣٨) دولارًا للبرميل خريطة (١).

خريطة (١) التوزيع الجغرافي لدول الصدمات النفطية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (٢)، ومخرجات برنامج Arcgis 10.7



وفي روسيا فكان التغيير ممثلاً بانفجار الوضع الداخلي في العام ١٩٨٩، وكذلك في نيجيريا وفنزويلا وإندونيسيا إذ أضر الصراع السياسي فيها إلى إنتاج النفط بصورة متكررة والنتيجة الحقيقية هي أن القوى السياسية -الداخلية والخارجية - التي تخرج على السيطرة تقيد سلاسل إمداد النفط لمدة طويلة ، وهذا أمر ينبغي أن نأخذه بنظر الاعتبار عندما ندرك مدى تركيز الاعتمادية في امن النفط العالمية على مجموعة من الدول المنتجة التي تعاني ضعفاً سياسياً (١٢).

اما الآثار الجيوسياسية للصدمة الاولى عام ١٩٨٦ فإنها لم تتسبب في انخفاض طويل الأمد في أسعار النفط العالمية فقط، والذي لم يستقر تدريجياً حتى التسعينيات، ولكنه تسبب أيضاً في سلسلة من الاحداث غير المتوقعة للاستراتيجية الدولية وتاريخ العالم ومنها ، النزاعات النفطية اللاحقة المتمثلة كدخول العراق للكويت وحرب الخليج الثانية واحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

اما اقتصادياً، فقد أدت بيئة أسعار النفط المنخفضة، على الرغم من الطفرة التصنيعية للولايات المتحدة واليابان، إلى انخفاض الاقتصاد السوفيتي إلى الانهيار بسبب الاتفاق الامريكي السعودي لزيادة الانتاج مما دفع الى انخفاض سعر البرميل الى اقل من ١٠ دولار، مما أدى إلى تسريع تفكك الستار الحديدي (انهيار الاتحاد السوفيتي) وإيقاع نهاية الحرب الباردة وأدى الى ارتفاع الديون واختلال الهيكل الاقتصادي للدول المنتجة للنفط خاصة أثناء هذه المدة، وبالتالي تم تحديد أسعار النفط العالمية بشكل أساسي عن طريق العرض والطلب في السوق. (١٣)

اما الصدمة الثانية لانخفاض اسعار النفط عام ١٩٩٨ قد ارتبطت جيوسياسياً بالحرب الروسية الجورجية واقتصادياً بالأزمة المالية الآسيوية ، فانعدام الاستقرار السياسي في دول القوقاز كان له تداعيات كبيرة على مسألة امن النفط ، فأذربيجان واقعة في القوقاز وتعتمد في تصدير نفطها على الاستقرار في جورجيا لتخرج نفطها الى أسواق التصدير ، كما ان كازاخستان بلد قاري لا يطل على بحر مفتوح وتسيطر بمصالحه عن نحو صعب في مواجهة جارين قويين هما روسيا والصين، وهكذا فالعوامل الجيو سياسية هامة لكل من أذربيجان وكازاخستان لأنهما بلدان قاريان ليس لهما اطلالة على بحار مفتوحة الى العالم وقدرتهما على تصدير النفط تتوقف على علاقاتهما بجيرانها ، وبالتالي تأثرت قدرة البلدان الثلاثة على إنتاج النفط ، كما ان بعد حادثة القمر في عام ١٩٩١، أصبحت محاولة الولايات المتحدة الاستراتيجية لاحتواء روسيا باستخدام أسعار الطاقة والأسلحة المالية واضحة بشكل متزايد متأثراً بذلك تذبذب السوق المالي العالمي ورأس المال المضارب على النفط، مما أدى إلى تقلبات وهبوط في أسعار النفط العالمية بالتالي. (١٤)

اما تأثير الأزمة المالية الآسيوية على اسعار النفط ، فقد بدأت الأزمة في ٢ يوليو ١٩٩٧، إذ اعلنت تايلند التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وتطبيق نظام سعر الصرف العائم، مما تسبب في اضطراب مالي في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا و تخلت ماليزيا عن

جهودها للدفاع عن الرينجت، و تضرر الدولار السنغافوري الذي كان دائماً قوياً، وبدلت سلطات تايوان فجأة عن سعر صرف الدولار التايواني الجديد، والذي انخفض بنسبة ٣,٤٦ ٪ في يوم واحد، وبالتالي اندلعت اضطرابات مالية في كوريا الجنوبية، وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٧، أفلست سلسلة من البنوك وشركات الأوراق المالية في اليابان الواحدة تلو الأخرى نتيجة لذلك، تطورت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا إلى الأزمة المالية الآسيوية مما أدى إلى تقلب أسعار النفط بين ١٥ دولارًا و ١٩ دولارًا.^(١٥)

في أوائل عام ١٩٩٨، أعلنت الحكومة الإندونيسية أنها ستطبق نظام سعر الصرف المرتبط، إذ تحافظ الروبية الإندونيسية والدولار الأمريكي على سعر صرف ثابت لتحقيق الاستقرار في العملة الإندونيسية الروبية الإندونيسية وقد عارضت هذه الخطوة بالإجماع صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة وأوروبا الغربية فقد هدد صندوق النقد الدولي بسحب مساعداته لإندونيسيا التي غرقت في أزمة سياسية واقتصادية كبيرة أثرت على سوق الصرف الأجنبي في جنوب شرق آسيا بهذا الأمر مرة أخرى، كما وضعت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا التي اندلعت في عام ١٩٩٧ الاقتصاد الياباني المترابط بشكل وثيق في موقف صعب وانخفض سعر صرف الين على طول الطريق، بمجرد الاقتراب من مستوى ١٥٠ ين مقابل الدولار ومع الانخفاض الحاد في قيمة الين استمرت الأزمة المالية الآسيوية في الزيادة أثناء هذه المدة انخفضت أسعار النفط من حوالي ١٦ دولارًا للبرميل إلى حوالي ١٠ دولارات للبرميل وفي نهاية وصلت اثار الازمة الى سوق الصرف الامريكى المضطرب والروسي الذي انخفضت قيمة الروبل ٧٠ ٪، وبالتالي كان للازمة تداعيات على النمو الاقتصادي العالمي إذ تباطئ النمو الى ٢,٨ ٪، لذلك انخفضت اسعار النفط العالمية الى ٩ دولار للبرميل.^(١٦)

الصدمة النفطية الثالثة ٢٠٠٨ فهي تعود إما إلى التغيرات في أساسيات العرض والطلب أو نتيجة للاختلالات التي يعانها النظام الاقتصادي العالمي، فقد تأثر جانب العرض ببعض العوامل الجيو سياسية كحرب احتلال العراق، واضطرابات نيجيريا، والتي انعكست آثارها في إمدادات النفط، وثانيًا سيكون من الصعب حل التوتر بين روسيا وأوكرانيا على المدى القصير، وانقطاع مصدر الغاز الطبيعي الأوكراني، قد يزيد العقوبات المفروضة على روسيا من قبل أوروبا والولايات المتحدة، كما يهدد تحرير صادرات النفط الخام من قبل الولايات المتحدة صادرات روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، مما يتسبب في صراعات بين الدولتين (الولايات المتحدة وروسيا) فقررت روسيا الاعتماد على احتياطياتها من العملات الأجنبية البالغة ٤٠٠ مليار دولار أمريكي لخفض أسعار النفط لقمع النفط والغاز الصخري الأمريكي.^(١٧)

غالبًا ما تؤثر هذه العوامل على أسعار النفط جنبًا إلى جنب مع العرض والطلب في سوق النفط الخام على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨ أدت الأزمة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي العالمي، مما أدى بدوره إلى حدوث انكماش حاد وانخفاض الطلب على النفط الخام، والذي أدى إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة ٨٠٪ تقريبًا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ . (١٨)

وإضافة إلى التغيرات السابقة في جانبي العرض والطلب، تأثرت أسعار النفط أثناء المدة المذكورة بالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط، وقد أدى تزايد دور هذه الأسواق إلى تراجع دور الدول المنتجة وشركات النفط في تحديد سعر النفط، كما أنه أدى إلى زيادة التذبذبات في هذه الأسعار، إضافة إلى تعميقه للخلاف بين الدول المستهلكة والمنتجة حول مسؤولية تسعير النفط، فبينما ألقى كل من الرئيس بوش وغوردن براون رئيس وزراء بريطانيا بمسؤولية ارتفاع أسعار النفط من حوالي ٦٨,٧١ دولار للبرميل في أغسطس عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٢٨,٣٣ دولار للبرميل في يونيو عام ٢٠٠٨ على منظمة الأوبك، وطالباها بزيادة الإنتاج، كان ردّ المنظمة أن المسؤولية تقع على المضاربات التي تحصل في أسواق المال، وكذلك على عدم كفاية الاستثمارات في الطاقة التكريرية، خاصة للنفط الثقيل^(١٩).

حاصل ما تقدم تعد الحروب والصراعات عاملاً مهماً يؤثر على أسعار النفط، لا تقتصر الحرب المذكورة هنا على حرب شاملة مثل العدوان الأمريكي على العراق، و يمكن ان يكون أيضاً نوع الصراع العسكري المحلي كما في المشاكل السياسية في فنزويلا والاضطرابات القبلية في نيجيريا، وبالتالي تكون أسعار النفط عرضة للارتفاع / الانخفاض المفاجئ والتقلب الشديد، وعندما تتراجع المخاطر الجيوسياسية، تنخفض أسعار النفط بشكل عام، فالمخاطر الجيوسياسية التي تعمل على جانب العرض ستدفع أسعار النفط للأعلى، بينما المخاطر الجيوسياسية التي تعمل على جانب الطلب ستدفع أسعار النفط للانخفاض.

الصدمة النفطية الرابعة ٢٠١٤

لم يكن لصدمة أسعار النفط لعام ٢٠١٤ نقطة انطلاق جيوسياسية أو اقتصادية واضحة للغاية، بل كانت نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة، مقارنة بصدمة أسعار النفط الناجمة عن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الكبرى مثل الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٥، والأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨ والأزمة المالية الدولية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن الانخفاض في أسعار النفط في عام ٢٠١٤ يرجع إلى تكنولوجيا الطاقة الجديدة العالمية والمالية والسياسة وعوامل أخرى كالتلوث البيئي.

ففي نهاية عام ٢٠١٤ و بداية عام ٢٠١٥ بدأت أسعار النفط في الهبوط، ويمكن ارجاع اسباب الصدمة النفطية الى العوامل الجيوسياسية والمتمثلة بالحرب الروسية الاوكرانية، والعقوبات الامريكية على ايران ، فضلا سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية داعش على اجزاء مهمة في العراق وسوريا وقيامه باستخراج النفط وبيعه في السوق السوداء والتي تعد اهم مصادر التمويل للتنظيم، إذ كانت الاسعار لا تتجاوز ٢٥ دولار للبرميل ، فضلا عن قيام ايران ببيع انتاجها من النفط عن طريق الالتفاف على العقوبات الدولية، والأمر نفسه بالنسبة للجماعات التي تسيطر على الحقول النفطية في ليبيا. (٢٠) اما العوامل الاقتصادية والتي لعبت الدور الرئيس في ازمة ٢٠١٥ تتمثل في زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط ، فقد ساهمت طفرة الطاقة في أمريكا الشمالية في زيادة إمدادات النفط العالمية، عن طريق التوسع في انتاج جميع نواحي النفط الصخري ، فأصبحت تنافس دول الانتاج الكبرى كروسيا والسعودية . فضلا عن الانخفاض على طلب هذه السلعة الاستراتيجية في الأسواق العالمية فقد وصل المعروض العالمي الى ٩٧ مليون برميل يوميا وانخفاض الطلب الى اقل من ٢٩ مليون برميل، ادى انكماش الاستهلاك العالمي نتيجة انخفاض في النمو في الصين واليابان ، وضعف في النمو في أوروبا وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، إذ لا زالت تعاني اثار الركود الاقتصادي لازمة ٢٠٠٨ (٢١).

مما تقدم ازمة انخفاض اسعار النفط اقلت بتداعياتها السياسية والاقتصادية فإنها خلقت دولاً متضررة من الانخفاض وهي الدول المنتجة والتي تعتمد كلياً على عائداتها النفطية ودولا اخرى مستفيدة من انخفاض اسعار النفط لاسيما الدول الصناعية الكبرى والدول سريعة النمو والدول التي لا تمتلك موارد نفطية ، كما ان تحليل نتائج الازمة لا يخلو من الاتفاقات السياسية بين اللاعبين الرئيسين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية وفق نظرية المؤامرة بقصد التأثير على الاقتصاد الروسي بسبب حربها مع اوكرانيا والضغط على الاقتصاد الايراني ، اما سياسة الدول الخليجية والمتمثلة بزيادة الانتاج فهدفها الجيوسياسي هو اخراج النفط الامريكي الصخري من المنافسة.

الصدمة الخامسة عام ٢٠٢٠

منذ بداية عام ٢٠٢٠ وبسبب تأثير وباء كوفيد ١٩ الذي جلب معاناة بشرية واضطراب اقتصادي كبير، تسبب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير إذ انخفض النمو العالمي الى اقل من ٢,٥٪ مما ادى الى حدوث خلل وعجز في الدخل العالمي بقيمة ٢ ترليون دولار واكثر الدول المتضررة هي الدول المصدرة للنفط والمصدرة للسلع ، مما انعكس على معدلات نمو الطلب العالمي فقد ادى التأثير على الاسواق المالية وقطاع السفر والسياحة والتجارة



وكافة مفاصل الحياة واصبح نمو الطلب العالمي على النفط متشائمًا، مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية .

وفي ذات الوقت نتجت صدمة اقتصادية تمثلت بالانخفاض الكبير في اسعار النفط بسبب اجراءات منظمة الصحة العالمية للحد من انتشار الوباء وانتقاله عالميا , فضلا عن الخلاف بين روسيا والسعودية فبعد الاجتماع بين أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج أوبك في ٦ مارس ٢٠٢٠، انخرطت روسيا والمملكة العربية السعودية في حرب أسعار نفط قصيرة الأجل وبالتالي هبوط اسعار النفط الى دون ٣٠ دولار^(٢٢) جدول (١) و (٢).

الجدول (١) العوامل الجيوسياسية والاقتصادية المؤثرة في صدمة انخفاض أسعار النفط الدولية

الصدمة النفطية	اللاعبون الرئيسون	العوامل الجيوسياسية	العوامل الاقتصادية
١٩٨٦	الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي	المواجهة الأمريكية السوفيتية في سياق الحرب الباردة , الحرب الايرانية العراقية	زيادة إنتاج النفط السعودي
١٩٩٨	دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة وروسيا والدول المنتجة للنفط	الحرب الروسية الجورجية	الأزمة المالية الآسيوية، فائض المعروض النفطي العالمي
٢٠٠٨	الدول المنتجة للنفط والدول المتقدمة	الصراع بين روسيا وأوكرانيا	الأزمة الاقتصادية العالمية
٢٠١٤	الدول الغربية وروسيا	توتر العلاقات الصينية الأمريكية , والحرب في ليبيا، وفوضى في العراق، وفرض الولايات المتحدة عقوبات نفطية على ايران	أطلق بنك الاحتياطي الفيدرالي المدة الثالثة من سياسة التيسير الكمي، وزاد إنتاج النفط الخام في الدول المنتجة الرئيسية بشكل كبير
٢٠٢٠	الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا	توتر العلاقات التجاري الامريكية الصينية والملف النووي الايراني وتقشي الوباء التاجي	معروض النفط العالمية فائض والطلب على النفط أخذ في التناقص

مما تقدم يمكن تأشير بعض الملاحظات على الازمات النفطية فيوجد هناك اختلافان رئيسان الاول: اختلاف الاسباب والدوافع الرئيسية وراء الصدمات النفطية , ففي صدمة ١٩٨٦ القتت المواجهة الامريكية السوفيتية بظلالها على اسعار النفط في سياق الحرب الباردة , فضلا عن زيادة الانتاج النفطي للسعودية بغرض سد العجز في انتاج النفط في منطقة الخليج العربي بسبب الحرب الايرانية العراقية , وان الأزميتين المالييتين هما من المسببات الرئيسية لانخفاض

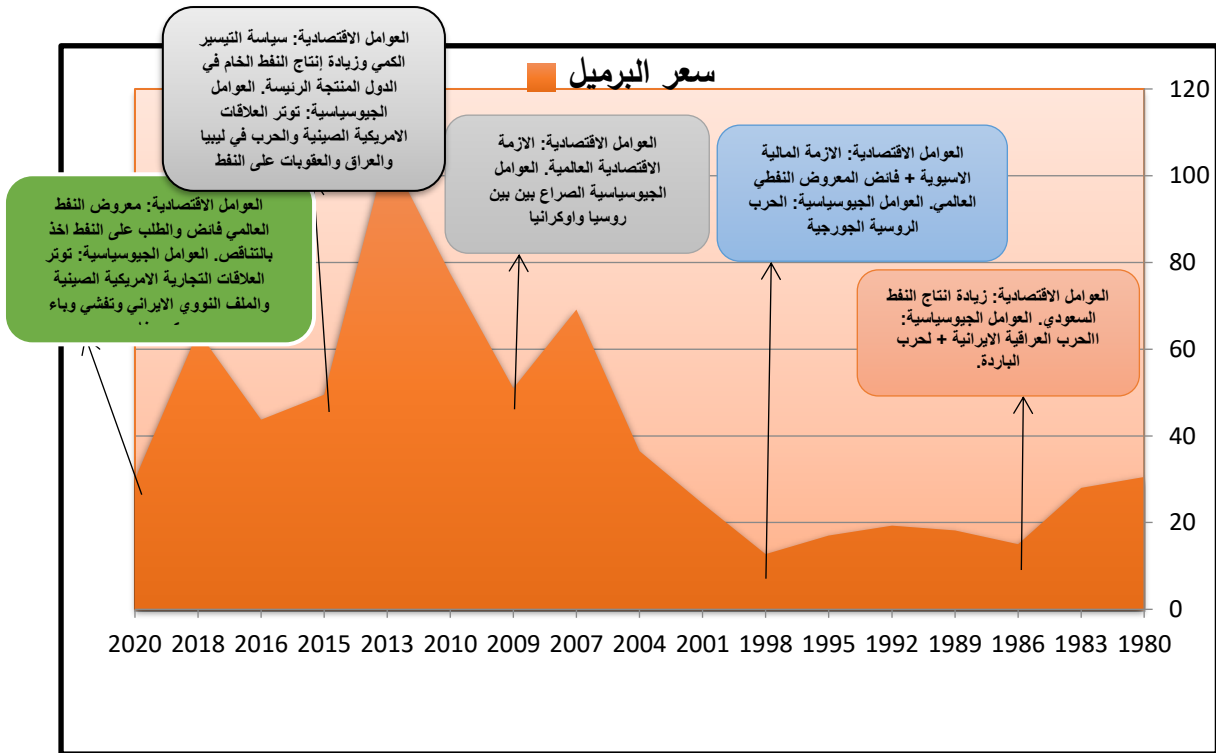
أسعار النفط العالمية في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨. اما بالنسبة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١٤، نتيجة عوامل متنوعة وهي زيادة العرض، وانخفاض الطلب، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، والسياسة السعودية المرتبطة بكميات انتاج النفط، والتطور الجديد للاقتصاد الصيني، وإدارة التغير المناخي.

جدول (٢) تطور اسعار النفط العالمية (١٩٨٠-٢٠٢٠) دولار

السنة	سعر برميل النفط	السنة	سعر برميل النفط	السنة	سعر برميل النفط
١٩٨٠	٣٠,٥	١٩٩٨	١٢,٧	٢٠١٣	١٠٥,٩
١٩٨٣	٢٨	٢٠٠١	٢٤,٤	٢٠١٤	٥٧
١٩٨٦	١٥	٢٠٠٤	٣٦,٥	٢٠١٥	٤٩,٥
١٩٨٩	١٨,٢	٢٠٠٧	٦٩,١	٢٠١٦	٤٣,٧
١٩٩٢	١٩,٣	٢٠٠٩	٥١	٢٠١٨	٦٤
١٩٩٥	١٧	٢٠١٠	٧٧,٤	٢٠٢٠	٣٠

المصدر: صندوق النقد العربي (بيانات لسنوات متفرقة)

شكل (١) العوامل الجيوسياسية والاقتصادية المؤثرة في الصدمات النفطية العالمية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (٢).



الثاني: تشبه صدمة أسعار النفط لعام ٢٠٢٠ صدمة أسعار النفط لعام ٢٠١٥، فلا يوجد عامل واحد واضح ولكن نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والوبائية وتشمل الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الرئيسية من نهاية عام ٢٠١٩ إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٠، كالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، والصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وكوفيد ١٩ الذي اجتاحت العالم، فقد غيرت هذه العوامل العلاقة بين العرض والطلب على النفط، ومن ناحية أخرى أصبحت أسعار النفط أداة للتنافس بين البلدان.

ثالثاً : تداعيات الصدمات النفطية على الفاعلين الرئيسيين من المنظور الجيوسياسي والاقتصادي

تسببت جميع صدمات أسعار النفط السابقة في آثار جيوسياسية واقتصادية ضخمة ، فسلط انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٨٦ الضوء بشكل أساسي على الجانب السياسي للنفط كسلعة استراتيجية، أدى الانخفاض في أسعار النفط في عام ١٩٨٦ إلى الإضرار بخطة كورباتشوف الإصلاحية بشكل كبير، وتسبب إلى حد كبير في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في نهاية المطاف ، وقد سلط انخفاض أسعار النفط في ١٩٩٧-١٩٩٨ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الضوء على سمات النفط بوصفه سلعة مالية ، مما أدى انخفاض أسعار النفط من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ إلى تعزيز دور الدولار الأمريكي كسلح مالي، ومكن المضاربين الدوليين من مهاجمة الأسواق المالية في جنوب شرق آسيا بقوة أكبر، كما أدى إلى اندلاع أزمة ديون سيادية خطيرة في روسيا^(٢٣)، وتأثر تراجع أسعار النفط في المدة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بلا شك بتدهور الوضع الاقتصادي العالمي، إلا أن بعض الخبراء أشاروا إلى أن الحرب بين روسيا وجورجيا أثرت على إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز في منطقة القوقاز، مما قلل من جاذبية روسيا إلى الاستثمار النفطي العابر للحدود، وقاد الولايات المتحدة من تمويل الطاقة الزاوية لاحتواء روسيا^(٢٤)..

مع استمرار انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥ والانخفاض المستمر في سعر صرف الروبل، يواجه الوضع المالي الوطني لروسيا وضعاً صعباً ، في حين تلتزم الولايات المتحدة بالانفتاح على تنمية موارد الطاقة وتدعو إلى الاعتماد المتبادل بين الدول المنتجة للطاقة ودول العبور والدول المستهلكة للحفاظ على استقرار إمدادات الطاقة واستهلاكها ، فبعد حادثة شبه جزيرة القرم تبنت الولايات المتحدة على التوالي تغييرات في لوائح تدقيق صادرات النفط والغاز والإفراج عن احتياطي النفط الاستراتيجية كوسائل ووسائل لقمع أسعار النفط والغاز العالمية^(٢٥).

فالتلاعب بأسعار النفط والغاز لإضعاف نفوذ روسيا هو أفضل طريقة للولايات المتحدة للاستفادة الكاملة من القواعد الدولية الحالية لإظهار قوتها، واقترح فريد أبتون رئيس لجنة الطاقة

والتجارة في مجلس النواب الأمريكي أن توسيع صادرات الغاز الطبيعي المسال يوفر فرصة للولايات المتحدة لمواجهة نفوذ روسيا في مجال الطاقة كما اقترح أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مثل مارك أودال وماري لانديرو ومارك بيجيتش التعامل مع أسلحة الغاز الطبيعي الروسية والسماح للغاز الطبيعي الأمريكي بلعب قيمته الجيوستراتيجية، لذلك على الرغم من تكبد جميع الأطراف خسائر أثناء انخفاض أسعار النفط السابقة، فإن روسيا هي نفسها الخاسر الرئيس بسبب هيكله الاقتصادي الهش ، بالإضافة إلى ذلك تعكس لعبة أسعار النفط أيضًا اللعبة السياسية الدولية بين الولايات المتحدة وروسيا^(٢٦)

رابعاً: الآثار الجيوسياسية والاقتصادية للصدمة النفطية (لوباء كوفيد ١٩) من منظور الدول المنتجة والمستهلكة

انخفضت اسعار النفط بسبب وباء كورونا عام ٢٠٢٠ نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي فإن ابعادها أكثر تعقيداً جيوساسياً واقتصادياً ، وملئمة بعدم القدرة على التنبؤ.

١- تحليل الصدمة من البعد الجيوسياسي

تعد العلاقة بين آلية أمن النفط والجغرافيا السياسية معقدة ومتشابكة ، فالنفط له تأثير مهم على الاستقرار الجيوسياسي والتنمية للدول.

تسبب ندرة النفط في توترات وصراعات عالمية، تعكس بالتالي إلى اشتداد الوضع التنافسي في أسعار النفط ، لان ادارة الموارد النفطية اصبحت تقوم على التفكير الجيوسياسي والذي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد السياسي النفطي العالمي.

وبسبب تأثير وباء كوفيد ١٩ ، كانت الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بطيئة في الاستجابة ، ومع اشتداد الوباء أدى الضعف المستمر في الطلب على النفط إلى قيام المملكة العربية السعودية وأوبك بالتنافس مع روسيا على حصتها في السوق، باستخدام قوتها التسعيرية لمكافحة ارتفاع أسعار النفط الصخري الأمريكي عن طريق تكثيف حصتها بزيادة الانتاج، وبالتالي سيواجه منتجو النفط الأمريكيون ضغوطاً هائلة^(٢٧).

ففي آذار ٢٠٢٠ ، كان لإخفاق مفاوضات "أوبك +" وأزمة خفض أسعار النفط الناجمة عن نية المملكة العربية السعودية زيادة الإنتاج^(٢٨)، هذا يعكس التنافس بين المملكة العربية السعودية وروسيا في المحصلة النهائية لخفض إنتاج النفط، وتعتقد روسيا أن لديها ميزة على السعودية من جهة الاعتماد على العوائد النفطية وهي ٣٧٪ من ميزانيتها الحكومية تعتمد على عائدات النفط، بينما تبلغ نسبة السعودية ٦٥٪. مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي انتهجت سلوك ريعي نتيجة الاعتماد على مورد واحد، وهكذا اقتصادها يكون عرضة للأزمات والتقلبات بسبب تذبذب اسعار النفط، وعدم استقرارها، وهو ما ينعكس سلباً في جوانب النمو والاستقرار

الاقتصادي والسياسي بالتالي، فإن روسيا أكثر قدرة على تحمل أسعار النفط المنخفضة، فضلاً عن اعتقاد روسيا أن أسعار النفط المنخفضة ستؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي^(٢٩). يعتبر تحرك المملكة العربية السعودية لزيادة الإنتاج والذي سيغرق سوق النفط في حالة من الفوضى بسبب انخفاض طلب السوق بفعل الوباء، إلا أن زيادة إنتاج النفط والحفاظ على أسعار النفط المنخفضة تعمل على إجبار منتجي النفط غير التقليدي الآخرين على خفض الإنتاج والاستثمار، وهذا يعكس الهدف الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية المتمثل في الاستمرار في الحفاظ على هيمنتها أو حتى استعادة هيمنتها في أسعار النفط. تأمل المملكة العربية السعودية في الاستفادة من انخفاض أسعار النفط لتفكيك حصة مصدري النفط الآخرين في سوق الطاقة الدولية، وخاصة منافستها القديمة إيران بموجب الاستراتيجية السعودية لأسعار النفط المنخفضة، حصلت المصافي الأوروبية مثل British و Royal Dutch Shell و Petroleum على إمدادات النفط الخام من أرامكو السعودية والتي هي أعلى بكثير من المستوى العادي التقليدي^(٣٠).

وقد شهدت مفاوضات "أوبك+" مع روسيا من الفشل، ففي مارس ٢٠٢٠ تقلبت أسعار النفط بسبب رفض روسيا الامتثال لرغبات السعودية وبالتالي انهار اتفاق روسيا مع أوبك وفشل في تمديد اتفاق خفض الإنتاج، مما تسبب في سقوط أسعار النفط، ويتمثل الغرض من رفض روسيا لخفض الإنتاج في مارس ٢٠٢٠ في منع انخفاض حصتها في سوق تصدير النفط الدولي فضلاً عن إستراتيجية روسيا، تستهدف أيضاً سياسات العقوبات الإلزامية التي تتبناها الولايات المتحدة لاستخدام مواردها الوفيرة من الطاقة، وبالتالي تأمل روسيا في تقويض هيمنتها في قطاع الطاقة عن طريق إضعاف صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة وقد تأكد ذلك منذ أبريل ٢٠٢٠، إذ أثرت أسعار النفط المنخفضة على شركات النفط الصخري الأمريكية مع ارتفاع تكاليف الإنتاج. لذلك، عندما توسطت إدارة ترامب في أسعار النفط ودعت إلى خفض الإنتاج للتخفيف من فائض العرض، دعمتها الدول المنتجة الرئيسة وحققت تنازلات^(٣١).

مما تقدم إن شدة الاعتماد على الموارد النفطية التي هي موارد ناضبة، مع زيادة المنافسة على الموارد النفطية التقليدي أو الصخري مع مصادر الطاقة المتجددة، يجعل الصدمات النفطية أكثر استمراراً وأعنف تأثيراً وأقصر مدة، عما سبق في ظل جائحة كورونا وما تعكسه تحولات الاقتصاد العالمي.

٢- تحليل الصدمة من البعد الاقتصادي

تعكس صدمات أسعار النفط تطور هيكل الطاقة الدولي والمنافسة الجيوسياسية للطاقة، وهي نتيجة للعديد من العوامل، وقد أشار رافاي أولاتوفسكي في بحثه (أوبك + حاكما للطاقة

العالمية) أنه لتحديد أساسيات انخفاض أسعار النفط بدقة، لا يمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل العرض والطلب، وإلا فإنه من المستحيل فهم السياسة النفطية الحالية (٣٢).

هذا يعني ان وراء انخفاض أسعار النفط تلعب جغرافية النفط عن طريق التغييرات السياسية، فهي تغييرات في نمط الإنتاج والاستهلاك ، في ظل التأثير المزدوج لوباء كوفيد ١٩ والانكماش الاقتصادي العالمي، فضلا عن ذلك أدت لعبة الطاقة السياسية و التأثير المجاور لمختلف البلدان إلى حدوث صدمات عالمية في أسعار النفط بعد الوباء ، وقد نفذت الدول الرئيسة المنتجة للنفط استراتيجيات ضارة اثرت على النفط لمدة من الزمن من أجل حماية مصالحهم الخاصة عن طريق حرب الأسعار.

تأثير العرض والطلب

من ناحية العرض، كانت صدمة أسعار النفط ناجمة عن انهيار مفاوضات أعضاء (أوبك+)، إذ فشلت الدول المنتجة للنفط بقيادة السعودية وروسيا في التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج للحد من تأثير الوباء، وبدأت في التنافس على حصتها في السوق ووعدت بزيادة الإنتاج ، في الوقت نفسه، عاد هيكل سوق النفط الدولي إلى ما يسمى بمرحلة (علاوة العقود الآجلة الفائقة) (٣٣)

من منظور التغييرات في هيكل العرض، قبل انتشار الوباء كان سوق النفط الدولي قد زاد بالفعل من العرض، فقد تحولت الولايات المتحدة من مستورد رئيس للنفط إلى دولة مصدرة للنفط فاصبح إنتاج النفط الأمريكي الأعلى في العالم، مما جعل الولايات المتحدة مُصدراً رئيساً للمنتجات البترولية في نهاية عام ٢٠١٩، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٣ سيرتفع إنتاج النفط الخام الأمريكي بمقدار ٣,٧ مليون برميل يومياً وهو ما يمثل ٧٠٪ من إجمالي الزيادة في الدول غير الأعضاء في أوبك (٣٤).

ايضا زادت البرازيل وغيانا وكندا ودول أخرى منتجة للنفط من خارج أوبك صادراتها النفطية، وقد حاولت السعودية تعويض فائض المعروض النفطي عن طريق اتفاقية خفض الإنتاج (أوبك+)، ولكن بسبب التناقض بين دول (أوبك+) المنتجة للنفط فإن اتفاقية خفض الإنتاج التي تم التوصل إليها في مارس ٢٠٢٠ لم تحقق الهدف المنشود، مما زادت مستويات الإنتاج وفقاً لذلك، بالتالي أدى إلى حرب أسعار النفط وبالرغم من توصل الأطراف إلى اتفاقية جديدة لخفض الإنتاج في أبريل ٢٠٢٠، إلا أنها لم تتمكن من تغيير الوضع العام لصددمات أسعار النفط العالمية.

اما من جانب الطلب، استمر الوباء في التأثير على الطلب العالمي على النفط ، عن طريق الانخفاض في أسعار النفط العالمية بسبب تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض



النقل العالمي إلى زيادة المعروض من النفط العالمي، وأكدت وكالة الطاقة الدولية (IEA) إنه بسبب تراجع أرباح التكرير والطلب غير الكافي على وقود الطائرات، انعدمت امكانية رفع النمو الاقتصادي العالمي منذ أغسطس ٢٠٢٠^(٣٥)، وقد تزامن انخفاض أسعار النفط مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط وتوقفت وتيرة التعافي في الطلب العالمي على النفط، وعلى وفق أحدث تحليل لوكالة الطاقة الدولية، ان تأثير الوباء في عام ٢٠٢٠ على الطلب العالمي على الطاقة هو الأكبر في السبعين عامًا الماضية، وسيخفض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٦٪، وهو أكبر من تأثير الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨^(٣٦).

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أنه في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠، سينخفض متوسط الطلب العالمي على النفط والوقود السائل بشكل كبير، كما سينخفض متوسط الطلب اليومي لعام ٢٠٢٠ بأكمله بمقدار ٨,٣ مليون برميل مقارنة بعام ٢٠١٩. كما حل بنك جولدمان ساكس أن الاستهلاك العالمي للنفط سينخفض بمقدار ٢٦ مليون برميل يوميًا^(٣٧).

مما تقدم اثرت الصدمة النفطية وانخفاض اسعار النفط بسبب الوباء في الضغط والخسارة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الدول .

ومن منظور الاحتياطيات والنقل، أدى المخزون العالي لاحتياطيات النفط إلى البقاء على أسعار النفط عند مستوى منخفض، إذ قامت صناعات التكرير والكيماويات ذات الصلة والمستثمرون الرأسماليون بتخزين كمية كبيرة من النفط الخام، مما أدى إلى ارتفاع مخزونات النفط في السوق، كما ان بعض المؤسسات المالية التي لديها عقود نفط خام منتهية الصلاحية لم يكن لديها شروط التخزين والنقل، مما أدى إلى بدء بيع عقود النفط الخام للتسليم، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.^(٣٨)

اما بالنسبة لتداعيات لصدمة اسعار النفط وانخفاضها بسبب الوباء على الدول المنتجة والمستهلكة، فان سعر النفط يؤثر بشكل مباشر على المصالح الاقتصادية للدول في تجارة النفط ويؤثر بشكل غير مباشر على مكانة الدول في هيكل الطاقة العالمي، فانتشار وباء كوفيد ١٩ في جميع أنحاء العالم، وانخفاض طلب الدول على النفط تسبب في هبوط أسعار النفط بشكل كبير، وبالنسبة للدول المنتجة للنفط، فإن الانخفاض الشديد في أسعار النفط له تأثير معقد للغاية. ويعتقد تقرير جامعة هوكينز أن الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية يؤثر بشكل خطير على ميزانيات الدول المنتجة للنفط، وبالتالي التأثير على القضايا السياسية و القضايا الأمنية^(٣٩). وستتأثر جميع البلدان المنتجة للنفط الدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية والمستهلكة كالصين بشكل كبير، وستتج سلسلة من ردود الفعل غير المباشرة

لها تداعياتها الجيوسياسية والجيواقتصادية , فعلى الرغم من أن أسعار النفط المنخفضة للغاية لا يمكن أن تستمر لمدة طويلة، إلا أن العواقب الاقتصادية والتغيرات السياسية والمضاربة المالية الناجمة عن ذلك ستستمر .

الولايات المتحدة وصدمة أسعار النفط

يعد نجاح ثورة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة وتحولها من بلد مستورد للنفط والغاز إلى قوة مؤثرة في مجال الطاقة , عن طريق تحول الطاقة من دور الديون إلى دور الأصول، مما يضمن للولايات المتحدة القوة الوطنية للدول والقيادة العالمية^(٤٠) ومع ذلك، تسبب وباء كوفيد ١٩ في عام ٢٠٢٠ في وقوع الاقتصاد في مشاكل، وستلحق أسعار النفط المنخفضة ضرراً كبيراً بالاقتصاد الأمريكي على المدى القصير، مما يتسبب في مواجهة آلاف شركات النفط الإفلاس وإحداث أزمة اقتصادية^(٤١).

فضلا عن ان استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة أكثر حساسية لأسعار النفط من استخراج النفط التقليدي وهناك توقعات بأن هذا قد يؤدي إلى انخفاض في استخراج النفط الصخري بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ ليصل الى ١,١ مليون برميل، وقد يكون للتقلبات في أسعار النفط تأثير كبير على إنتاج النفط في الولايات المتحدة بشكل عام إذ تسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط في تحمل العديد من شركات النفط الامريكية ديوناً ثقيلة.

اما على المدى الطويل أدت أسعار النفط المنخفضة إلى زيادة تعزيز قاعدة التصنيع في الولايات المتحدة، وتعزيز تطوير صناعاتها، وتحسين إنتاجية العمل وخفضت تكاليف الإنتاج بالتالي العودة إلى الاقتصاد الحقيقي وتعزيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى توسيع فجوة القدرة التنافسية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى القائمة على الموارد بسبب الاعتماد الكبير على صناعة الطاقة، على النقيض من ذلك، لا تمثل صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي نسبة عالية من الاقتصاد الأمريكي، وتتمتع صناعة النفط الصخري الأمريكي بقدرة عالية نسبياً على الاستجابة للمخاطر، اما بعد استقرار أسعار النفط سيكون لشركات النفط والغاز الصخري أيضاً القدرة على استئناف الإنتاج بسرعة وزيادة الإنتاج وتوسيع الميزة الرائدة لهذه الصناعة وهناك دلائل وإشارات واضحة على أن الولايات المتحدة قد استخدمت أدوات جيوسياسية وبترو دولار للتأثير على السياسة الدولية على سبيل المثال، حث مجلس الاستكشاف والإنتاج الأمريكي إدارة ترامب على إجبار الصين على شراء النفط الأمريكي^(٤٢)، لهذا السبب أمر الرئيس ترامب مسؤولي الطاقة الأمريكيين بشراء احتياطي نفط استراتيجي بشكل مستمر، وصل أعلى مستوى إلى ٩٠ مليون برميل والدعم المالي لشركات النفط والغاز الصخري



الصغيرة والمتوسطة الحجم لخفض الإنتاج وتعزيز عودة الدول المنتجة للنفط وتنفيذ اتفاقية اتحاد فيينا لخفض الإنتاج التي توصلت إليها (أوبك +) والحفاظ على وضع الدولار البترولي^(٤٣).

روسيا وصدمة أسعار النفط

يحتل قطاع الطاقة دورا مهما لروسيا وما يؤكد ذلك ان الرئيس فلاديمير بوتين شدد على جعل هذا القطاع تحت سيطرة الدولة بعدّه اداة فاعلة ومؤثر في السياسات الخارجية والامنية^(٤٤). يعد تأثير انخفاض أسعار النفط على روسيا كبير للغاية فهو لا يؤثر فقط على قوة المساومة الخارجية واستراتيجية الطاقة لروسيا، ولكنه يؤدي أيضًا إلى اضطراب الاقتصاد المحلي وانخفاض قيمة الروبل، فتصاعد الضغط المالي الروسي، وحرب أسعار النفط مع المملكة العربية السعودية، ولعبة النفط الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية، والاتجاه طويل الأجل المتوقع لانخفاض أسعار النفط في المستقبل، أثرت بشدة على الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل مفرط على النفط ووفقًا لإحصائيات وكالة الطاقة الدولية إذا انخفضت عائدات تصدير النفط الروسي بمقدار ٢٠ دولارًا أمريكيًا للبرميل، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة ١,٧٥٪، وإذا ظلت أسعار النفط منخفضة، فستتراوح خسائر روسيا السنوية بين ١٣٠ مليار دولار أمريكي و ١٤٠ مليار دولار أمريكي، وهذا يمثل ٧٪ من اقتصادها تقريبًا ، وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن معدل النمو الاقتصادي لروسيا في عام ٢٠٢٠ سيكون -٦.٦٪ ، كما اشتدت حدة الاضطرابات الاقتصادية في روسيا بسبب انخفاض اسعار النفط ففي مارس ٢٠٢٠ احتل الروبل الروسي المرتبة الثانية في تقلبات أسعار صرف العملات العالمية مقابل الدولار الأمريكي، ومن المتوقع أن يصل تقلب الروبل إلى ٢٤.٩٪^(٤٥).

مما تقدم ان روسيا تواجه ضغوطاً متعددة (اقتصادية وسياسية) من وباء كوفيد ١٩ ومن ناحية اخرى تواجه روسيا ايضا ضغوط الوقاية من الأوبئة المحلية والسيطرة عليها، وبالتالي ستستمر التنمية الاقتصادية المستقبلية لروسيا في التأثر سلبيًا بعوامل مثل حروب أسعار النفط الدولية، والتداعيات الجيوسياسية النفطية، والمتوقعة على المدى الطويل بسبب انخفاض أسعار النفط. لذلك، تعتقد بعض الدراسات أن روسيا واجهت بالفعل إجراءات غير كافية للتعامل مع الوباء وانخفاض حاد في عائدات النفط، وكلها توفر فرصة مهمة لها لإعادة الاتصال بالعالم الخارجي ، وعليه فإنها مستعدة للتعاون مع دول (أوبك +) لدعم سوق النفط العالمية، وأصبحت هذه الآلية أداة فعالة لضمان استقرار سوق الطاقة العالمي على المدى الطويل.

المملكة العربية السعودية وصدمة أسعار النفط

أن تأثير انخفاض أسعار النفط تحت تأثير الوباء على المملكة العربية السعودية بعيد المدى للغاية بسبب الاحتياط النقدي الكبير ، وهذا لا يمنع من تأثر الاستقرار المالي المحلي

والسياسي في المملكة وشهد الدخل القومي انخفاضاً كبيراً، كما ان الضغوط المالية أخذت في الازدياد فقد تراجع صافي ربح أرامكو السعودية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٧٣,٤٪ وبالتالي قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقييد الانتعاش الاقتصادي للمملكة العربية السعودية الذي بدأ مؤخراً، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع العجز المالي وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، فإن معدل النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٠ سيكون - ٤,٧٪^(٤٦).

من المنظور الجيوسياسي فإن انخفاض أسعار النفط له تداعياته على السعودية، فقد كان ولمدة طويلة الفائض المالي ضماناً لاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقبل هبوط أسعار النفط الخام، توقعت الحكومة السعودية أن يصل العجز المالي في ٢٠٢٠ إلى ٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقديرات بنك أبوظبي التجاري، إذا ظل سعر خام برنت عند ٣٥ دولاراً، من دون تعديل الإنفاق الحكومي، ستشهد السعودية عجزاً في الناتج الاقتصادي يقارب ١٥٪ في عام ٢٠٢٠، ما لم يتم استخدام مصادر تمويل أخرى، فقد يتم استخدام صافي احتياطات النقد الأجنبي في غضون خمس سنوات تقريباً.

إضافة إلى ذلك أثرت صدمات أسعار النفط أيضاً على الاستقرار السياسي الداخلي للسعودية وأثرت على خطة جمع الأموال لـ (رؤية ٢٠٣٠) التي تهدف إلى تحديث اقتصاد المملكة وتقليل اعتمادها على النفط وفتح الطريق أمام الأجانب للاستثمار، وبالرغم من امتلاكها ٤٤٢,٦ مليار دولار من احتياطات النقد الأجنبي للعام ٢٠٢٠، إلا أن أسعار النفط المنخفضة سيكون لها بلا شك تأثير على ذلك في المدى الطويل فقد تؤدي إلى تطور المشاكل الداخلية في المملكة والاضطرابات الاجتماعية التي قد تؤدي بدورها إلى اضطرابات في الشرق الأوسط كونها تعد الراعي الأول لقوة وحماية الوحدة العربية مقابل المد الإيراني، ومن أجل مصالح دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، فإن الحفاظ على أسعار النفط المنخفضة سيساعد في إجبار منتجي النفط غير التقليديين الآخرين على خفض الإنتاج والاستثمار، ومساعدة دول الأوبك في الحفاظ على هيمنة إنتاج النفط أو حتى السيطرة عليها، لكن هذا الهدف لم يتحقق^(٤٧).

كما ان تداعيات الصدمة بسبب الجائحة ستؤثر على الوزن الجيوسياسي للسعودية في الشرق الأوسط والدول المنتجة للنفط، ويحد من استجابتها للإرهاب المتطرف، بخاصة ان صدمة أسعار النفط الحالية هي أكبر أزمة منذ أن أنشأت المملكة العربية السعودية وروسيا وأكثر من ٢٠ دولة أخرى تحالف (أوبك+) في عام ٢٠١٦، وهي أيضاً أسوأ حالة تواجه أوبك، وهذا سيؤدي إلى فوز جيوسياسية واقتصادية في بعض الدول التي تعتمد على الصادرات النفطية.

اثر الصدمة على الصين - كدولة مستهلكة

تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم وأكبر مستورد للنفط وسيطلب التعافي الاقتصادي الصيني بعد الوباء حتماً دعماً كافياً للطاقة ، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان تأثير صدمات أسعار النفط على الصين إيجابياً أم سلبياً ، فالصين تحتاج إلى استيراد كمية كبيرة من النفط كل عام، كما أن اعتمادها على النفط الأجنبي يقترب من ٧٠٪، لذلك سيكون للوباء بلا شك تأثير سلبي على طلب الصين من الطاقة ومن منظور الفرص من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، أظهرت واردات الصين من النفط وإجمالي وارداتها اتجاهاً تصاعدياً (انظر الجدول ٢)، ولا شك أن أسعار العقود الآجلة للنفط المنخفضة الحالية يمكن أن تقلل من تكلفة الطاقة للتنمية الاقتصادية في الصين.

بالنسبة للدول المستهلكة للنفط مثل الصين والهند، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار العقود الآجلة للنفط إلى خفض تكاليف الطاقة وتوفير دعم الطاقة الضروري للتعافي الاقتصادي بعد الوباء ومع ذلك، من المحتمل جداً أن يكون لانخفاض أسعار النفط تأثير على الشركات ذات الصلة بصناعة النفط وأن يجلب مخاطر وأزمات ضخمة للوضع في الشرق الأوسط ومشهد الطاقة العالمي على المدى الطويل، يعتقد بعض العلماء أن وباء كوفيد ١٩ سيهز الموقع المركزي للطاقة الأحفوري مثل البترول في هيكل الطاقة العالمي، والطاقة المتجددة، والطاقة النووية، والنفط، والغاز الطبيعي، والفحم.^(٤٨) فبسبب انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الوباء تراجعت بشكل حاد مبيعات وأسعار وأرباح منتجات النفط والغاز لشركات البترول الرئيسة الثلاث في الصين وتحول صافي ربح بتروتشاينا وسينوبك من إيجابي إلى السلبي على أساس سنوي، مسجلاً مستوى قياسياً منخفضاً بالتالي، أصبح التركيز الجديد للمنافسة السياسية والاقتصادية على البترول بين القوى الكبرى فلم يعد تأثير صدمات أسعار النفط والغاز العالمية على سوق الطاقة يبقى ببساطة على مستوى الطاقة التقليدية، بل تحول إلى لعبة طاقة جديدة تتنافس فيها الدول المنتجة للنفط والغاز على أسواق التصدير.^(٤٩)

تلعب الصين دوراً حيوياً في تطوير سوق الطاقة العالمي يعتبر نمو واردات الصين من النفط قوة دافعة مهمة للانتعاش المستقبلي لأسعار النفط وركيزة مهمة للتعافي المستمر لصناعة النفط. جدول (٢)، ستكون بيانات واردات الصين من النفط إشارة مهمة لسوق النفط في الأشهر القليلة المقبلة ويمكن استخدامها أيضاً لتقييم قوة التعافي الاقتصادي العالمي.

جدول (٢) استيرادات الصين من النفط للمدة ٢٠١٧ - ٢٠١٩

الدولة	٢٠١٧ (طن)	٢٠١٨	٢٠١٩	قيمة الواردات للعام ٢٠١٩ (١٠٠ مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	٥٢١٨	٥٦٧٣	٨٣٣٢	٤٠٢
روسيا	٥٩٥٤	٧١٤٩	٧٧٦٤	٣٧٣
أنغولا	٥٠٤٢	٤٧٣٨	٤٧٣٥	٢٣٠
العراق	٦٨٢٣	٤٥٠٥	٥١٨٠	٢٣٨
إيران	٣١١٥	٢٩٢٧	١٤٧٧	٧١
فنزويلا	٢٦٦	١٦٦٣	١١٣٩	٤٥

المصدر- صندوق النقد العربي احصائيات لسنوات مختلفة،

<http://www.customs.gov.cn/customs>

بشكل عام، لا تؤثر أسعار النفط المنخفضة على الاقتصاد والسياسة في مختلف البلدان فحسب، بل تتذر أيضًا بقدوم عصر التعديلات الرئيسة في هيكل الطاقة وبالرغم من أن الصين قد استفادت من انخفاض أسعار النفط، إلا أن رؤية التأثير هذه المرة قد يستغرق بعض الوقت بالإضافة إلى ذلك، أدى وباء التاج الجديد للالتهاب الرئوي إلى تقييد انتعاش الشحن والتصنيع الدوليين، وزاد من عدم اليقين بشأن التنمية الاقتصادية العالمية في هذه الحالة، قد يؤثر التقلب المفرط في السوق على انتعاش الاقتصاد الصيني، لأن الصين بحاجة إلى منع المزيد من الصدمات في سلسلة التوريد على أساس الاستقرار العالمي.

مما تقدم: ان انخفاض أسعار النفط المستورد سيساعد على تعزيز الاقتصاد الصيني، لكن التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ستؤثر حتما على الميزان التجاري الدولي واستقرار اقتصادها المحلي .



الاستنتاجات

- ١- تعد الاحداث الجيوسياسية من اكثر العوامل البارزة المؤثرة في الصدمات النفطية (ارتفاعا او هبوطا) لان هذه السلعة اصبحت اداة تأثير سياسي واقتصادي.
- ٢- عكست الصدمة النفطية عام ١٩٨٦ ابعادها الجيوسياسية التي ادت الى زعزعة استقرار الاتحاد السوفياتي، ومن ثم إلى زوال النظام. وانهاء "التحالفات الديمقراطية" في فنزويلا وانهار نظام سوهارتو في إندونيسيا والأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات.
- ٣- تراجعت أسعار النفط مرة أخرى بشكل كبير في العام ١٩٩٨، وحدث الانخفاض نتيجة لتضافر سببين هما الأزمة المالية الآسيوية في العام ١٩٩٧، ثم سوء تقدير منظمة أوبك لحجم الطلب العالمي، الذي أسفر عن زيادة في حصص الإنتاج في العام ١٩٩٧.
- ٤- أثناء الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ هبطت من مستوى فوق ١٠٠ دولار للبرميل إلى ٣٢ دولارا للبرميل في يناير ٢٠٠٩ ، وبالرغم من التوترات الجيوسياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، فقد دفع انخفاض أسعار النفط بالبلدين للتعاون في الساحة النفطية، في محاولة لوضع أرضية تحد من هبوط الأسعار .
- ٥- في ازمة ٢٠١٤ طغت العوامل الجيوسياسية على العوامل الاقتصادية عن طريق العقوبات الاقتصادية ، و الاتفاق الامريكي السعودي على زيادة الانتاج لغرض تخفيض الاسعار بهدف انهك الاقتصاد الروسي واجبار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتغيير سلوكه اتجاه اوكرانيا وجعله اكثر استجابة للمطالب الغربية.
- ٦- الأسباب الأساسية التي اثرت على أسعار النفط في ازمة وباء كورونا هي العرض والطلب والجغرافيا السياسية، لكن العرض والطلب فقط هما محددات الاتجاه طويل الأجل للنفط. بينما تؤثر المتغيرات الجيوسياسية على أسعار النفط، ويكون التأثير إما قصير المدى أو مجرد متغير يحرك أسعار النفط.
- ٧- أفرز وباء كوفيد ١٩ وانخفاض اسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والسياسية على الدول المنتجة والمستهلكة، منها انحلال النظام العالمي بقيادة الولايات الأمريكية، وغياب قيادة عالمية قادرة على التدخل وحل المشاكل الطارئة مهما كانت طبيعتها، مما يفتح المجال العالمي في ظل هذا الفراغ الجيوسياسي أمام صراعات خطيرة.

الهوامش والمصادر :

- (1) Hugh Dyer, "The Concept of Energy Security: Broadening, Deepening, Transforming," in Maria Julia Trombetta, eds., International Handbook of Energy Security, Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2013, pp. 28-29.
- (2) David A. Deese and Joseph S. Nye, eds., Energy and Security, Report of Harvard's Energy and Security Research Project, Cambridge: Ballinger Publishing Co., 1981.p47.
- (3) John V Mitchell, Peter Beck, and Michael Grubb, The New Geopolitics of Energy, London: Royal Institute of International Affairs, 1996 p87.
- (4) Hugh Dyer, Maria Julia Trombetta, eds., International Handbook of Energy Security, pp. 12-19.
- (٥) بيتر تيرتزا كيان " ألف برميل في الثانية :نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة .مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٦٤.
- (6) Erica S. Downs, National Energy Security Depends on International Energy Security, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 2006 p132.
- (7) Wang Weidong: "Perspective of US Policy towards Southeast Asia after the "September 11" Incident", Southeast Asia, Issue 12, 2004, p. 31.
- (8) Paul Kennedy, "How Old Europe can Join the US in a New World Order," The Australian, June 23, 2003.
- (9) Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security," Foreign Affairs, Vol. 85, No. 2, 2006, pp. 79-82.
- (10) Andreas Goldthau, and Jan Martin Witte, Global Energy Governance: the New Rules of the Game, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2010, pp. 200.
- (١١) محمد صالح سلمان الكبسي , دراسة تحليلية لصددمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية, الاسباب والنتائج ,مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد ١٠٤ المجلد ٥٤ لسنة ٢٠١٨, ص٢٦٤.
- (١٢) بيتر تيرتزا كيان,مصدر سابق ,ص١٠٩.
- (١٣) لهيب عطا عبد الوهاب , افاق الطاقة العالمي ,دراسة تاريخية مقارنة , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٣٥ , ايار ٢٠١٥ , ص ١٣٧.
- (١٤) جوليا ناني غوردون , جان كاليكي -ديفيدل , روسيا ومنطقة بحر قزوين الأمن والطاقة :نحو استراتيجية سياسية خارجية جديدة, ترجمة حسام الدين خضور, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, دمشق, ٢٠١١ . ص ٢٢.
- (١٥) عبد السلام جمعة زاغود, ادارة الازمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد , ط١ , زهران للنشر والتوزيع , الاردن, ٢٠١٣, ص٥٤.
- (١٦) ذيب اسليم القرالة, النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ٢٠١٦, مجلة الدرسات الاستراتيجية والعسكرية المركز الديمقراطي العربي - برلين, المجلد الأول -العدد الرابع أغسطس ٢٠١٩ , ص١١٨.
- (17) James L. Smith, «World Oil: Markets or Mayhem?», Journal of Economic Perspectives, vol. (23, no. 3 (Summer 2009), pp. 145-164.
- (18) Thomas S. Gundersen, "The Impact of U.S. Supply Shocks on the Global Oil Price," The Energy Journal, Vol. 41, No. 1, 2020, pp. 161-174, <https://doi.org/10.5547>



/01956574.41.1.tgun. .

- (19) Mohasin S. Khan, "The 2008 Oil Price 'Bubble,' " Policy Brief 09–19, Peterson Institute for International Economics, August 2009, pp. 20–21.
- (20) ابراهيم الغيطاني، "سياسة ضبط النفقات"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ملحق يصدر مع مجلة "اتجاهات الاحداث"، العدد ٧، اب، ٢٠١٥، ص٦٧.
- (21) مصطفى عبد السلام، و أحمد مرزوق، حلقة نقاشية نظّمها مركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان (أسباب تراجع أسعار النفط وما تداعياته الاقتصادية والاستراتيجية على المنطقة والعالم)، قطر ، الدوحة ، ٢٠١٤.
- (22) Ed Corcoran, "Re-Engaging Russia," Foreign Policy in Focus, April 9, 2020, <https://fpif.org/re-engaging-russia>.
- (23) Barney Jopson, "Crisis in Ukraine Reshapes US Debate on Gas Exports," Financial Times, March 4, 2014, <http://www.ft.com>.
- (24) Bruce Jones, David Steven, and Emily O'Brien, "Fueling a New Order? the New Geopolitical and Security Consequences of Energy," Brookings Institution, March 2014, <http://www.brookings.edu>.
- (25) "U.S. Accuses Russia after Putin Warning on Gas Supplies to Europe," Reuters, April 10, 2014, <http://uk.reuters.com/article/2014/04/10/uk-ukraine-crisis-idUKBREA3709O20140410>.
- (26) John Fund, "Counter Putin with Natural-Gas Exports: Obama Should Ignore the Green Lobby and Expedite Exports to Europe," *National Review*, March 9, 2014, <http://www.nationalreview.com>.
- (27) Jason Hall, "Crude Oil Prices are Surging: It's not Worth Investing in," The Motley Fool, September 16, 2020, <https://www.fool.com> .
- (28) Saudis to Raise Oil Output, Beginning All-out Price War Amid Coronavirus Crisis," The Straits Times, March 8, 2020, <https://www.straitstimes.com>.
- (29) Javier Blas, "Trump's Oil Deal: The Inside Story of How the Saudi-Russia Price War Ended," Fortune, April 14, 2020, <https://fortune.com>.
- (30) Sherry Su and Javier Blas, "Saudis Pledge Huge Oil Supply Increases to European Refiners," World Oil, March 12, 2020, <https://www.worldoil.com>.
- (31) Mohasin S. Khan, "The 2008 Oil Price 'Bubble'," Institute for International Economics, August, 2009, pp. 20–21.
- (32) Rafał Ulatowski, "OPEC+ as a New Governor in Global Energy Governance," UNISCI Journal, No. 53, May 2020, <https://search.proquest.com/docview/2407654087?accountid=11752>
- (33) Rachel Adams-Heard, David Wethe, Steve Matthews, and Reade Pickert, "Texas Shale Heartland Rattled by Coronavirus and Oil Price War," Bloomberg, March 13, 2020, <https://www.bloombergquint.com>.
- (34) U.S. Energy Information Administration Oil 2018 (Executive Summary) <https://www.iea.org/Textbase/npsum/oil2018MRSsum.pdf>



- (35) Tsvetana Paraskova, "Oil Demand Recovery Has Stalled," Oil Price, September 7, 2020, <https://oilprice.com>.
- (36) Tim Gould and Ali Al-Saffar, "Energy Market Turmoil Deepens Challenges for Many Major Oil and Gas Exporters," IEA, March 16, 2020, <https://www.iea.org>.
- (37) Sam Meredith, "Goldman on How the 'Largest Economic Shock of Our Lifetimes' Will Permanently Alter Energy Markets," CNBC, March 30, 2020, <https://www.cnbc.com>.
- (38) Myra P. Saefong, "How a Big Decline in China's Oil Imports May 'Test The Resiliency of the Market,' " Market Watch, September 13, 2020, <https://www.marketwatch.com>.
- (39) Benoît Faucon, Sarah Kent, and Summer Said, "Oil-Price Slump Strains Budgets of Some OPEC Members, Oil-Producing Countries Face Steep Deficits If Price War Continues," Wall Street Journal , October 10, 2014, <https://search-proquest-com.proxy1.library.jhu.edu/docview>
- (40) Tom Stevenson, "Shale and Cheap Oil Make America the New Lucky Country," The Mercury, November 30, 2014 p13.
- (41) Clifford Krauss, "Saudi Oil Price Cut Is a Market Shock With Wide Tremors," New York Times, March 9, 2020, <https://www.nytimes.com>.
- (42) Stephen Cunningham, Jennifer A Dlouhy, and Ari Natter, "Trump Orders U.S. to Stock Up Oil Reserve after Price Crash," Bloomberg, March 14, 2020,p 26. <https://www.bloomberg.com>.
- (43) Ed Corcoran, "Re-Engaging Russia," Foreign Policy in Focus, April 9, 2020,p36 <https://fpif.org/re-engaging-russia/>.
- (٤٤) جلال خشيب , افاق الانتقال الديمقراطي في روسيا ,دراسة نقدية في الاليات والتحديات , المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات , بيروت , ط١ , تشرين الاول ٢٠١٥ ,ص ٥٢ .
- (45) IMF, "World Economic Outlook Update," June 2020,p225. <https://www.imf.org/en/Publications>.
- (46) IMF, "World Economic Outlook Update," June 2020,p235. <https://www.imf.org/en/Publications>.
- (47) Jemma Green and Martin LaMonica, "OPEC v Oil Prices: How The World's Biggest Oil Cartel Lost Its Power," The Conversation, December 2, 2014,p133. <https://theconversation.com>.
- (48) Klare Michael, "The Beginning of the End for Oil?" Foreign Policy in Focus, <https://fpif.org/the-beginning-of-the-end-for-oil/>
- (49) Myra P. Saefong, "How a Big China's Oil Decline in Imports may 'Test the Resiliency of the Market,' " Market Watch, September 13, 2020, <https://www.marketwatch.com>.